

إشارات أميركية صينية على قرب انتهاء الحرب التجارية

ترامب: «تقدم كبير» يتحقق بشأن اتفاق محتمل مع الصين

◆ رئيس الصين يأمل في إقامة علاقات منسقة ومستقرة مع أميركا

◆ خارجية الصين: مستعدين للعمل مع واشنطن لتنفيذ اتفاق محادثات الأرجنتين



شي جين بينغ يستقبل دونالد ترامب

وقت ممكن.”

ونقلت وسائل الإعلام الصينية أيضا عن شي قوله إنه يأمل في أن يتمكن الطرفان من عقد لقاء والتوصل إلى اتفاق يكون مفيدا للجانبين. ذكرت وسائل الإعلام الرسمية الصينية أن الرئيس الصيني شي جين بينغ قال في اتصال هاتفني مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم السبت إنه يأمل في إقامة علاقات منسقة ومستقرة وقائمة على التعاون مع الولايات

وكانت وكالة أنباء شينخوا التي تديرها الدولة إن شي قال إن فريقين من الجانبين يعملان بنشاط لتنفيذ التوافق الذي تم التوصل إليه في الأونة الأخيرة بين الصين والولايات المتحدة. وأضافت الوكالة أن شي يأمل في التقاء الفريقين عند نقطة مشتركة ويتوصلان إلى اتفاق يفيد الجانبين بأسرع ما يمكن. وقالت الوكالة إن الزعيمين قدما أيضا

التهاني بمناسبة العام الجديد لشعبي البلدين. وقالت وزارة الخارجية الصينية في بيان إن الصين مستعدة للعمل مع الولايات المتحدة لتنفيذ الاتفاق الذي توصل إليه زعيم البلدين في المحادثات التي جرت في الأرجنتين. وقال لو كانغ المتحدث باسم الوزارة إن العلاقات بين الصين والولايات المتحدة مرت “بعوضاف” من قبل، لكن العلاقة المتينة عادت بالنفع على البلدين فضلا عن تعزيز الاستقرار العالمي.

الصين تفرض قيوداً على واردات الألومنيوم اعتباراً من يوليو



صلب خردة بمصنع في الصين

وقالت وزارة البيئة إن الصين ستفرض قيوداً على واردات الألومنيوم والصلب الخردة اعتباراً من الأول من يوليو المقبل. وأشارت الوزارة إلى أن الألومنيوم والصلب الخردة سيجري شطبهما من قائمة للصادرات غير المقيّدة من منتجات المخلفات الصلبة التي يمكن الاستفادة منها كمواد خام إلى قائمة واردات مقيّدة. وقالت إن الجهات المعنية تبحث في صياغة معايير للنحاس والألومنيوم المعاد تدويره. أضافت أن المواد الخام من الألومنيوم والنحاس التي تقي بالمعايير المحلية ذات الصلة لن تعتبر مخلفات صلبة ويمكن استيرادها كسلعة عادية. وهبطت واردات الصين من النفايات الصلبة إلى أقل من النصف في الفترة بين يناير ونصف نوفمبر، مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي مع تشديد البلاد حظراً على واردات النفايات الصلبة. والقيود على واردات النفايات جزء من “حرب مكافحة التلوث” بدأت عام 2017 وتهدف إلى تطوير الاقتصاد وتشجيع الشركات المحلية على إعادة التدوير.

76.1 مليار دولار فائض ميزان المعاملات الجارية

الروبل الروسي مستقر في آخر أيام التداول لعام 2018



أوراق نقدية من الروبل والدولار

بدأ الروبل الروسي تعاملات على انخفاض طفيف مقابل الدولار الأمريكي في تعاملات محدودة بآخر جلسة تداول للعملة الروسية هذا العام، ليظل قرب أدنى مستوياته في أكثر من ثلاثة أشهر في ظل ضعف أسعار النفط. وبحلول الساعة 0725 بتوقيت جرينتش، كان الروبل منخفضاً 0.1 بالمئة مقابل الدولار عند 69.50 روبل بينما استقر مقابل اليورو عند 79.50 روبل. وهبطت أسعار خام القياس العالمي مزيج برنت في ديسمبر مسجلة أدنى مستوياتها في أكثر من عام

بفعل مخاوف بشأن تخمة المعروض. وقاد هذا العملة الروسية إلى تسجيل أدنى مستوياتها منذ منتصف سبتمبر. وأظهرت بيانات معدلة من البنك المركزي أن الفائض في ميزان المعاملات الجارية لروسيا ارتفع إلى 76.1 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام، مقارنة مع 19.7 مليار دولار في الفترة ذاتها قبل عام. وقال البنك المركزي إن صافي تدفقات رأس المال النازحة جاء أقل قليلاً من التوقعات الأولية عند 31.1 مليار دولار بدلاً من 31.9 مليار. وفي الفترة ذاتها من عام 2017، كان 13.7 مليار دولار.

حصة الدولار بالاحتياطيات العالمية

قرب أدنى مستوى في 5 سنوات

وفي المرتبة الثانية بعد الورقة الخضراء، تأتي عملة اليورو والتي ارتفعت حصتها من الاحتياطيات العالمية إلى 20.48% في الفترة من يوليو وحتى سبتمبر الماضي وهو أكبر مستوى منذ الربع الرابع من عام 2014، ومقارنةً مع 20.25% المسجلة في الربع السابق له. وخلال نفس الفترة، ارتفع اليورو أمام الدولار الأمريكي بنسبة تزيد عن 0.1% لتتصدر العملة الأوروبية الموحدة إلى 1.1446 دولار. وبالنسبة للعملة الين الياباني، فتوسع نصيبها بالاحتياطيات المخصصة إلى 4.98% وهي الأكبر منذ الربع الثالث من عام 2002. وكانت حصة العملة اليابانية من الاحتياطيات النقد العالمية تبلغ 4.86% في الربع الثاني من هذا العام. وصعدت العملة اليابانية مقابل نظيرتها الأمريكية بنسبة 0.6% لتتهبط الورقة الخضراء إلى 110.35 ين. لكن في المقابل، انخفضت حصة الاحتياطيات المخصصة للعملة باليوان والمعروف أيضاً باسم الرمينبي إلى 1.80% بالربع قبل الأخير من هذا العام مقارنة مع 1.84% المسجلة في الربع السابق له. وتراجع اليوان الصيني مقابل العملة الأمريكية بنحو 0.2% ليصعد الدولار إلى 6.8785 يوان.

تراجعت حصة الدولار الأمريكي في الاحتياطيات العالمية للعملة في الربع الثالث من العام الحالي لتكون بالقرب من أدنى مستوى في نحو 5 سنوات، فيما ارتفع نصيب اليورو لأكثر مستوى في 4 سنوات، وفقاً لموقع مباشر. وكشفت بيانات صادرة عن صندوق النقد الدولي، أن الاحتياطيات الموجودة بالعملة الأمريكية بلغت 6.63 تريليون دولار خلال الثلاثة أشهر المنتهية في سبتمبر الماضي أو 61.94% من الاحتياطيات المخصصة مقابل 62.4% المسجلة في الربع السابق له. ووفقاً للصندوق الدولي، فإن حصة الاحتياطيات المخصصة بالدولار الأمريكي سجلت أدنى مستوى لها منذ الربع الأخير من عام 2013 عندما كانت تبلغ 61.27%.

وتراجع المؤشر الرئيسي للدولار مساء أمس الأول والذي يرصد أداء الورقة الأمريكية مقابل 6 عملات رئيسية بنسبة 0.1% ليُسجل 96.368. والاحتياطيات العالمية هي أصول للبنوك المركزية تحتفظ بها بعملات مختلفة وتستخدم في المقام الأول لدعم التزاماتها كما تستخدمها في بعض الأحيان للمساعدة في دعم عملاتها. وبحسب البيانات، فإن إجمالي الاحتياطيات المخصصة ارتفع إلى 10.71 تريليون دولار في الربع الثالث من العام الحالي مقابل 10.51 تريليون دولار المسجلة بالربع السابق له.

ردا على العقوبات اقتصادية فرضتها كيف

موسكو توسع حظراً على واردات أوكرانية بنحو 500 مليون دولار



فلاديمير بوتين

والمواد الخام والغذاء. وذكر بيان من الحكومة الروسية أن “أوكرانيا تفرّض بشكل دوري عقوبات على أشخاص وكيانات قانونية روسية، وعلى سلع روسية محددة. “منذ فرض إجراءات حظر الاستيراد من روسيا على أنواع محددة من المنتجات الزراعية، توسعت قائمة العقوبات الأوكرانية لتشمل 18 نوعاً من المنتجات.” وقال وزير الاقتصاد الروسي في تعليق على القرار الحكومة إن قيمة السلع الأوكرانية التي يشملها الحظر الجديد تقدر بنحو 510 ملايين دولار في 2018.

وسعت روسيا حظراً على السلع المستوردة من أوكرانيا قائلة إنها ستوقف واردات سنوية بنحو 500 مليون دولار من المنتجات الصناعية بشكل أساسي رداً على العقوبات الاقتصادية فرضتها كييف. وفي وقت سابق من هذا العام، أصدر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين توجيهات للحكومة بإعداد قائمة إجراءات ضد أوكرانيا بعدما أعلنت كييف عقوبات اقتصادية على قائمة من الشركات الروسية. وقالت موسكو إن الحظر الجديد شمل سلعا صناعية وبعض المنتجات الزراعية

البرلمان الإيطالي يقر ميزانية 2019

بعد اتفاق مع الاتحاد الأوروبي



جوزيبي كونتي

الجديدة برنامجاً جديداً لدعم الدخل وخفض سن المعاش. ومن بين الإجراءات الأخرى التي تشملها الميزانية خفض الضرائب على أصحاب المهن الحرة وزيادة الضرائب على البنوك وشركات التأمين وشركات القمار وإلغاء جزئياً بسمج لأصحاب الدخل المنخفضة بتسوية الضرائب الضريبية مع السلطات من خلال دفع مبلغ محدود.

أقر البرلمان الإيطالي ميزانية الحكومة لسنة 2019 قبيل حلول موعد نهائي في نهاية العام بعد التوصل لاتفاق الأسبوع الماضي مع المفوضية الأوروبية أدى إلى تهدئة الأسواق المالية وتجنب خطر فرض غرامات على روما. وأعادت إيطاليا إعداد الميزانية وخفضت العجز خلال العام المقبل بنسبة 2.04 في المئة من إجمالي الناتج المحلي عقب رفض بروكسل للنسبة الأصلية المستهدفة وهي 2.4 في المئة قائلة إنها تخرق القواعد المالية للاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن يبلغ العجز هذا العام 1.9 في المئة. وتغلبت الميزانية على العقبة الأخيرة التي كانت تعترضها يوم السبت عندما فازت الحكومة بشكل سهل في اقتراع على الثقة بشأن الميزانية في مجلس النواب بأغلبية 327 صوتاً مقابل 228 صوتاً. ووصف رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي الميزانية بأنها “أولى خطوات خطة إصلاح واسعة وطموحة” ستغير إيطاليا تماماً وتعزز أخيراً نموها الاقتصادي الراكد بشكل مزمن. وتشمل السياسات الرئيسية للميزانية

«التجارة البريطانية»: هناك فرصة لوقف «بريكست»

قال وزير التجارة البريطاني ليام فوكس إن هناك احتمالاً بنسبة 50% لوقف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إذا رفض البرلمان اتفاق الحكومة مع الاتحاد الأوروبي بشأن عملية الانسحاب من الاتحاد الشهر المقبل. وقال فوكس وهو من المؤيدين البارزين للانسحاب من الاتحاد الأوروبي لصحيفة صنداي تايمز: «إذا لم نصوت لصالح الاتفاق فلا أتوقع أن

تتجاوز نسبة الخروج من الاتحاد الأوروبي 50%». وفي الوقت الذي لم يبتق فيه سوى 3 أشهر على موعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في 29 مارس بدأ اتفاق رئيسة الوزراء تيريزا ماي يتهاوى ليقسح المجال بذلك أمام سلسلة من الاحتمالات ابتداء من الخروج من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق تجاري إلى إلغاء الانسحاب من الاتحاد الأوروبي.

«ساب» و«الأول» يطلبان موافقة هيئة المنافسة على الاندماج

أعلنت الهيئة العامة للمنافسة في السعودية تلقيها طلباً للموافقة على عملية التركز الاقتصادي من خلال دمج البنك الأول في بنك ساب. وكشف حساب هيئة المنافسة على تويتر أن البنكين طلبا الموافقة على إتمام عملية التركز الاقتصادي من خلال دمج البنك الأول في بنك ساب ونقل جميع أصول البنك الأول والتزاماته إلى بنك ساب. وكان بنكاً ساب والبنك الأول أعلنتا في 16 مايو الماضي عن التوصل لاتفاق مبدئي للاندماج غير ملزم بخصوص معام مبادلة الأسهم، علماً أن هذا الاتفاق المبدئي خاضع لعدد من الخطوات الرئيسية التي يجب استكمالها والتي تتضمن إكمال دراسات العناية المهنية المالية والقانونية، والانتهاء من اتفاقية الاندماج والاتفاق على عدد من المسائل التجارية ذات الصلة. ووفقاً لاتفاق المبدئي، فإن مساهمي البنك الأول سيحصلون على عدد 0.485 سهم في بنك ساب مقابل كل سهم يملكونه في البنك الأول.

وبناء على معام المبادلة هذا وعلى سعر إغلاق لسهم بنك ساب البالغ 33.5 ريال سعودي، كما في تاريخ 14 مايو 2018م (وهو آخر يوم تداول يسبق تاريخ هذا الإعلان)، فإنه تم تقييم سعر سهم البنك الأول لأغراض صفقة الاندماج بقيمة 16.3 ريال سعودي، وتقييم إجمالي أسهم البنك الأول المصدرة بنحو 18.6 مليار ريال سعودي، وذلك يمثل زيادة في سعر سهم البنك الأول بنسبة 28.5% مقارنة بسعر إغلاق السهم في تداول في تاريخ 14 مايو 2018م. ولا يتوقع البنك الأول أن ينتج عن صفقة الاندماج غير الملزمة تسريح الموظفين بصفة إجبارية.

وسيكون الكيان الجديد ثالث أكبر بنك في المملكة من حيث الأصول بقيمة تقارب 288 مليار ريال. وفي حال إتمام صفقة الاندماج بنجاح، فإن ذلك سيكون له أثر إيجابي كبير في تطور القطاع المصرفي في السعودية، الذي يمثل أحد أهم أهداف برنامج تطوير القطاع المالي المبتثق عن رؤية السعودية 2030. بشأن إلى أن البنك السعودي البريطاني ساب المملوك بنسبة 40% لHSBC قد أعلن في وقت سابق خلال 2017 عن بدء مناقشات مبدئية مع «البنك الأول» المملوك بنسبة 40% لRBS لدراسة اندماج البنكين. وفتح باب تعليق تداول سهمي البنك الأول والبنك السعودي البريطاني «ساب» في السوق ترقباً لإعلان خبر مهم قد يتعلق باندماج البنكين، الباب على مصر اعيه للتطرق إلى تاريخ الاندماجات المصرفية في السعودية.